جامعة وادي النيل
مجلة النيل للآداب والعلوم الإنسانية
(ISSN: 3122 – 5985)
المجلد السادس، العدد الثاني 2026م
nilevalley.edu.sd

أثر الإيرادات الضريبية على النمو الاقتصادى في السودان خلال الفترة 1990 – 2021

ابتسام الطيب الجاك[1] و بدر الدين اسحق موسى[2]

[1]قسم الاقتصاد -كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة القضارف

[2]كلية الدراسات العليا - جامعة القضارف

المؤلف:ibtisameljack@gmail.com .

تاريخ الاستلام: 20 ديسمبر 2025م **تاريخ القبول: 20 ديسمبر 2025م** **تاريخ النشر :15 يناير 2026م**

مستخلص:

هدفت الدراسة لقياس أثر كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة من 1990 – 2021م. تم الإعتماد على المنهج القياسى بهدف تقدير معلمات الإنحدار بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والمتغير التابع ممثل في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، وذلك من خلال إختبار السكون والتكامل المشترك للسلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بإستخدام منهجية الإنحدار الذاتى للفجوات الزمنية المتباطئة ARDLتم الحصول على بيانات الدراسة من تقارير بنك السودان المركزي المختلفة. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أن زيادة الضرائب المباشرة أدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في الأجل القصير وانخفاضه في الأجل الطويل، بينما أظهرت معلمة الضرائب غير المباشرة أثراً معنوياً إيجابياً في الأجل الطويل بينما لم تظهر أثراً معنوياً في الأجل القصير. أوصت الدراسة بالآتي: تفعيل دور الضريبة وتشجيع المكلفين من خلال إعفاء المشاريع التي تساهم في استيعاب أكبر عدد من العاطلين، وبيان أهميتها عن العمل إضافة للمؤسسات العلمية التي تساهم في تنشيط ودعم الزارعة والصناعة، وتقييد نمو الاستهلاك خاصة السلع الكمالية وتأمين المناخ الجيد.

كلمات مفتاحية:*الايرادات الضريبية ، الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، النمو الاقتصادي .*

The Impact of Tax Revenues on Economic Growth in Sudan during the Period 1990-2021

Received: 20th Desmper, 2025 Accepted: 20th Desmper, 2025 Published :15th January,2026

Abstract:
The study aimed to measure the impact of both direct and indirect taxes on economic growth in Sudan during the period from 1990 to 2021. The econometric approach was adopted to estimate the regression parameters between the independent variables—namely, direct and indirect taxes—and the dependent variable, represented by real Gross Domestic Product (GDP). This was done through unit root and cointegration tests of the time series data using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. The study's data were obtained from various reports of the Central Bank of Sudan. The study reached the following findings: an increase in direct taxes led to a rise in real GDP in the short term but a decline in the long term. Meanwhile, the coefficient of indirect taxes showed a statistically significant positive effect in the long term, while no significant effect was observed in the short term. The study recommended activating the role of taxation and encouraging taxpayers by exempting projects that contribute to employing a larger number of unemployed individuals, highlighting the importance of work, and supporting scientific institutions that promote and support agriculture and industry. It also recommended curbing the growth of consumption, especially of luxury goods, and ensuring a conducive economic environment.

Keywords:*Tax Revenues, Real Gross Domestic Product , Economic Growth .*

1 – 1 مقدمة:

تعتبر الضرائب من أقدم وأهم مصادر الإيرادات العامة، بالنسبة لمعظم البلدان النامية بما في ذلك الدول العربية، ومن بينها السودان. تهدف الي زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإحداث توازن في الموازنة العامة للدولة، من خلال ترشيد الإنفاق العام وزيادة الموارد الضريبية وتنشيط الصادرات وزيادة الاستثمارات وكبح جماح الاستهلاك ومحاربة التضخم، وذلك من خلال إلغاء الدعم وفرض الضرائب على الاستهلاك ومعالجة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة وتدني مستويات الدخل بالإضافة إلى سوء توزيعه، مثلت الضريبة خلال فترات طويلة العنصر الأساسي في الأعمال والدارسات المالية. هذا الأمر ليس راجعا لكونها أبرز مصادر الإيرادات العامة فقط، بل لأهمية الدور الذي تؤديه في سبيل تحقيق أهداف السياسة المالية من جهة، ولما تحدثه من إشكالات تقنية واقتصادية متعلقة بفرضها أو بأثرها من جهة أخرى.

– تكمن مشكلة الدراسة في فحص **أثر الايرادات الضريبية على النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة من 1990 - 2021م.**

تفترض الدراسة الاتي:

- توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة والنمو الاقتصادي في المدى الطويل والقصير خلال فترة الدراسة.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والنمو الاقتصادي.
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين الضرائب غير المباشرة والنمو الاقتصادي.

تهدف الدراسة إلى قياس أثر الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في السودان. واقتراح بعض الحلول التي من شانها تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي تؤديه الضرائب في تعزيز الإيرادات الحكومية خاصة في ظل الظروف التي مرت بها البلاد، ومن المعروف أن الضرائب تؤثر على قرارات الأعوان الاقتصاديين فيما يتعلق بتخصيص الموارد مثل العمل والادخار والاستثمار. لذلك، تعتبر الضرائب واحدة من أقوى السياسات أو العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي. وقد كانت العلاقة بين السياسة الضريبية والنمو والاقتصادي على المدى الطويل واحدة من أهم مواضيع البحث في الاقتصاد.

الأهمية العلمية تكمن في التركيز على النموذج القياسي للوقوف على إثر الايرادات الضريبية على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لمساعدة متخذي القرار الاقتصادي في تبني سياسات تشجع على تحقيق النمو الاقتصادي في السودان. أما الأهمية العملية في مواصلة مجهودات الآخرين

لتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من صحة الفروض تم استخدام المنهج القياسي التطبيقي وتوظيف تقنيات تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ (ECM) باستخدام منهجية الانحدار الذاتي ذو التباطؤ الموزع (ARDL) لتحليل التكامل المشترك وتقدير دالة الانحدار الخطي باستخدام بيانات ثانوية تم الحصول عليها من التقارير السنوية لبنك السودان خلال فترة الدراسة.

1 – 2 الدراسات السابقة:

إختبارات (أحمد، وآخرون، 2014م) دراسة بعنوان: أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلى الإجمالي (دراسة حالة السودان 1980 – 2012م)، هدف الدراسة التعرف على طبيعة السياسة الضريبية المتبعة في السودان خلال فترة الدراسة ومدي أثرها على الناتج المحلي الإجمالي. اتبعت الدراسة منهجية التحليل الوصفي للإطار النظري، بينما استخدمت منهجية الاقتصاد القياسي للإطار التطبيقي حيث تم بناء نموذج قياسي يمثل الناتج المحلي الإجمالي كمتغير التابع وتمثل الضرائب المتغير المستقل، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي والضرائب، وأن الضرائب تؤثر سلبا على الناتج المحلي

الإجمالي . كما اوصت الدراسة بضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وضرورة التركيز على جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثيل المنتج

دراسة الشيخ (2011) : تناولت الدراسة السياسة الضريبية المتبعة في السودان الأثار الاقتصادية المترتبة عليها خلال الفترة (1986 – 2005) ، هدفت الدراسة إلى إبراز دور الضرائب في التنمية الاقتصادية في السودان من خلال تحديد نوع الضرائب ومن ثم السياسة الضريبية المناسبة التي يجب إتباعها ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي و المنهج التحليلي وذلك باشتقاق الانحدار الخطى في الاقتصاد القياسي ، من النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يلى : مرونة الضرائب الغير مباشرة أكبر بكثير من مرونة الضرائب المباشرة ، إن درجة استجابة معدلات التضخم للزيادة في الضرائب المباشرة وغير المباشرة عالية جداً مما يعنى أن السياسة الضريبية المتبعة في السودان تؤدى لإحداث عدم الاستقرار الاقتصادي . إن الزيادة في الضرائب المباشرة تدهور مستوى المعيشة في السودان (خاصة بالنسبة للفقراء) بصورة أكبر مما تفعله الضرائب غير المباشرة. أوصت الدراسة بعدم زيادة معدلات الضرائب بصورة كبيرة خاصة الضرائب غير المباشرة لتفادى زيادة معدلات التضخم وعدم الاستقرار الاقتصادي، هذا بجانب زيادة الضرائب غير المباشرة التي تفرض على السلع الكمالية والسلع غير الضرورية، مما يدر إيراداً وفيراً للخزانة العامة.

2 – 1 لإطار النظري للدراسة:

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

ويعرف على أنه زيادة القدرة الإنتاجية في المدى الطويل، التي تقاس عادة بواسطة النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. (عفيف، 2015، الصفحات 75 - 76)

عوامل النمو الاقتصادي:

يعتمد معدل النمو الطبيعي **Gn** في الأجل الطويل على عاملين هما: معدل نمو قوة العمل **L**ومعدل نمو انتاجية العمل **Q** الناجم من التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي، ويعبر عنه بالصيغة **Gn=L+Q** ويتوفق على عاملين معدل الاستثمار وانتاجية الاستثمار. (سليم، 2008، الصفحات 91 - 92)

قياس النمو الاقتصادي: نذكر منها: (كبداني، 2013، الصفحات 22- 23)

الدخل الوطني الكلي: حيث اقترح هذا المعيار بدلا من متوسط نصيب الفرد من طرف **(MEAD)** الا انه تم انتقاده كون زيادته أو نقصانه مرتبطة بمعدل النمو السكا.

الدخل الوطني الكلي المتوقع: حيث اقترح البعض الاعتماد على الدخل المتوقع بدل الفعلي وخاصة الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة.

متوسط نصيب الفرد: وهو الأكثر شيوعا واستخداما لدي الاقتصاديين ويحسب وفق الصيغة التالية: **متوسط نصيب الفرد**= (الدخل الحقيقي للفرد للفترة t - الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1 / الدخل الحقيقي للفرد للفترة t-1)

معادلة singer: والذي وضعت في عام 1952 من طرف **singer** في الصيغة التالية: **D=SP-R** حيث ان **(D)** في معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما تمثل **(S)** معدل الادخار الصافي واما **(P)** فهي إنتاجية رأس المال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة) في حين تمثل **(R)** معدل نمو السكان وكانت افتراضات هذه المعادلة صادقة في عهده وغير كذلك في الوقت الحالي.

ثانيا: مفهوم الضر ائب

تعد الضريبة مساهمة نقدية تفرض على المكلفين، حسب قدراتهم، والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة وبشكل نهائي، ومن غير مقابل محدد، وذلك من أجل تحقيق الأهداف المحددة، من طرف الحكومة (السيراري، 1986م). عرفها (جيز Jess) على أنها استقطاع نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة. كما عرفها (Mell) بأنها استقطاع نقدي تفرضها الحكومة على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وفقا لقدارتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة (لهيبات ، 2007م). أيضا تعرف الضريبة على أنها مبلغ من المال تقتطعه السلطة العامة من الأفارد جبار وبصفة نهائية دون مقابل لتحقيق أهداف المجتمع (الخطيب، 2005م).

خصائص الضر ائب:

للضريبة عدة خصائص منها، أن الضريبة تعد التزام نقدي، خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا، وذلك نتيجة لعدم سيادة الاقتصاد النقدي. مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور مشكلة وصعوبة جباية الضريبة، أخذت الضريبة صفه الاستقطاع النقدي من مال المكلف. الضريبة تعتبر جبرية، في دفعها. بل يمكن للحكومة تحدد مقدار الضريبة وكيفيتها وموعد دفعها (الخطيب، مرجع سابق). الضريبة تدفع بشكل نهائي، بمعنى لا يستطيع المكلف دافع الضريبة المطالبة باسترجاع المبلغ المدفوع منها مهما كانت الظروف والأحوال. الضريبة تدفع بلا مقابل، فلا يتوقع المكلف دافع الضريبة أن تعود عليه بمنفعة خاصة مباشرة. ولكن المنفعة تعود عليه من خلال المنفعة العامة التي تعود عبر البنيات التحتية (محرزي، 2003م).

أهداف الضر ائب:

تفرض الضريبة على الأشخاص من أجل تحقيق أغراض معينة منها الهدف المالي للضريبة. تزايدت أهمية الهدف المالي للضريبة مع حاجة الدولة إلى المال باتساع نشاطها. الهدف الاقتصادي للضريبة، تعتبر الضريبة كأداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي للتأثير على الواقع الاقتصادي بقصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. تحقيق النمو الاقتصادي، يقصد بالنمو الاقتصادي ذلك التطور الذي من خلاله ينمو إنتاج المواد والخدمات عن كل فرد عبر الزمن. ويعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الهامة التي تسعى الدولة لتحقيقها لذا تقوم الدولة بدور المحرك لإنعاش النمو الاقتصادي، وذلك بتحسين مستوى معيشة الأفراد. يتم ذلك من خلال تخفيف العبء الضريبي المفروض على المكلفين بالضريبة، فتخفيض الضريبة يحدث زيادة في دخل الفرد، وكذا الإعفاء الضريبي للمستثمرين يشجع من قيام المشاريع المختلفة. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، يلاحظ أن أثر السياسة الضريبية يرتبط بتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق الحكومي. محاربة مشكلة التضخم والمحافظة على قيمة النقد الوطني، تلجأ الدولة إلى زيادة حجم الضرائب من أجل تقليل عرض النقود. تستعمل الضريبة كأداة لتحقيق التوازن القطاعي للاستثمار وذلك عن طريق التمييز في المعاملة الضريبية بقصد توجيه عناصر الإنتاج نحو القطاعات المرغوب فيها. تهدف الضرائب إلى حماية الصناعة الوطنية وذلك من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة على الواردات. يرتبط حجم العمالة الكلية في المجتمع بحجم الإنفاق الكلي على الاستثمار والاستهلاك وتستخدم الضريبة في الدول الرأسمالية المتقدمة كوسيلة من وسائل تحقيق التشغيل للموارد. تستخدم معظم الدول الضرائب لمعاجلة التفاوت بين دخول الأفراد عن طريق فرض الضريبة التصاعدية على الدخل (محرزي، مرجع سابق).

القواعد الأساسية للضر ائب:

يقصد بها المبادئ العامة التي تحكم الضريبة وهي مجموعة من القواعد والأسس التي يتعين إتباعها ومراعاتها عند وضع أسس النظام الضريبي في الدولة. ومنها قاعدة العدالة، ألا تكون الضريبة أكبر من المقدرة التكليفية. قاعدة اليقين، يجب أن تكون الضريبة يقينية وليست عشوائية (الفترة، والنمط، وحجم الدفع) كل هذا يجب إن يكون واضحا ودقيقا. قاعدة الملائمة، ويجب أن تكون أكثر ملائمة للمكلف بالضريبة (لهيبات، مرجع سابق).

أنواع الضرائب:

تنقسم الضريبة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف تحمل العبء منها، ضريبة مباشرة أو ضريبة غير مباشرة. الضرائب المباشرة، هي كل اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات. وتنقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى خزينة الدولة. الضرائب غير المباشرة، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات. لهذا يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من الشخص الذي يود استهلاك هذه السلع والخدمات الخاضعة للضريبة.

من حيث المادة الخاضعة للضريبة، فهناك أنواع مختلفة ومنها الضريبة على الأفراد. المقصود بها تلك الضريبة التي يكون مصدرها الفرد نفسه. وهي من أقدم أنواع الضرائب في التاريخ وعرفتها الحضارات القديمة

وكان يطلق عليها (الضريبة على الرؤوس) وسماها العرب بالجزية الضريبة على الأموال، فهي الضريبة التي تفرض على المال ذاته أو ما يطلق عليها ضريبة أرس المال حيث تصيب العقارات بحد ذاتها وليس إيرادها وليس نتاجها. الضريبة النسبية، وهي تلك الضرائب التي تبقي قيمتها ثابتة، مثلا كانت تفرض الضريبة على الدخل بنسبة 1. % فهذه النسبة تنطبق على جميع الدخول الكبيرة والصغيرة. الضريبة التصاعدية، وهي تلك الضرائب التي يزداد عبئها بازدياد المادة الخاضعة للضريبة (الخطيب، مرجع سابق).

الآثار الاقتصادية المباشرة للضرائب:

تظهر الآثار الاقتصادية المباشرة على نمط الاستهلاك، والإنتاج، والادخار. أثر الضريبة على الاستهلاك، تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان ويتحدد ذلك حسب معدل الضريبة. كلما كان المعدل مرتفعا كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر والعكس صحيح. يتكون الادخار القومي على وجه التحديد من الادخار الخاص الذي يقوم به الأفراد. والادخار العام الذي تقوم به الدولة يكون من أجل الاستثمارات في المشروعات الكبيرة. كما تؤثر الضريبة على الاستهلاك بشكل سالب، خاصة عند أصحاب الدخول المحدودة والمتوسطة، وهذا بدوره يؤثر على الإنتاج. يترتب على الضريبة التي تقتطع من دخول الأفراد نقصان الطلب على السلع والخدمات، وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار هذه السلع. أيضا تعمل الضريبة على إعادة توزيع الدخل والثروة (محرزي، مرجع سابق).

علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي:

لقد حاول العديد من المفكرين الاقتصاديين التطرق للعلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالسياسة الضريبية وهناك العديد من الدراسات التي توصلت إلى نتائج مختلفة منها السلبية ومنها الايجابية:

النموذج الكينزي: فتخفيض الضرائب يحدث زيادة في الدخل بمقدار مضاعف وتتوقف قيمته على الميل الحدي للاستهلاك، حيث أذا ازداد زادات قيمة المضاعف. (الناصر، 2003م، صفحة 41)

نموذج سكالي: حيث قام هذا الاقتصادي بدراسة قياسية بين 1950 و2004م وخلص الي كون العلاقة بين معدل النمو ومعدل الضريبة طردية قبل تجاوز المعدل الامثل t* وتتحول الي علاقة عكسية إذا تم تجاوز هذا الحد (عفيف، 2015، الصفحات 75 - 76) والالية في الشكل (1) ادناه:

الشكل (1)

منحنى يوضح العلاقة بين الضرائب والنمو الاقتصادي

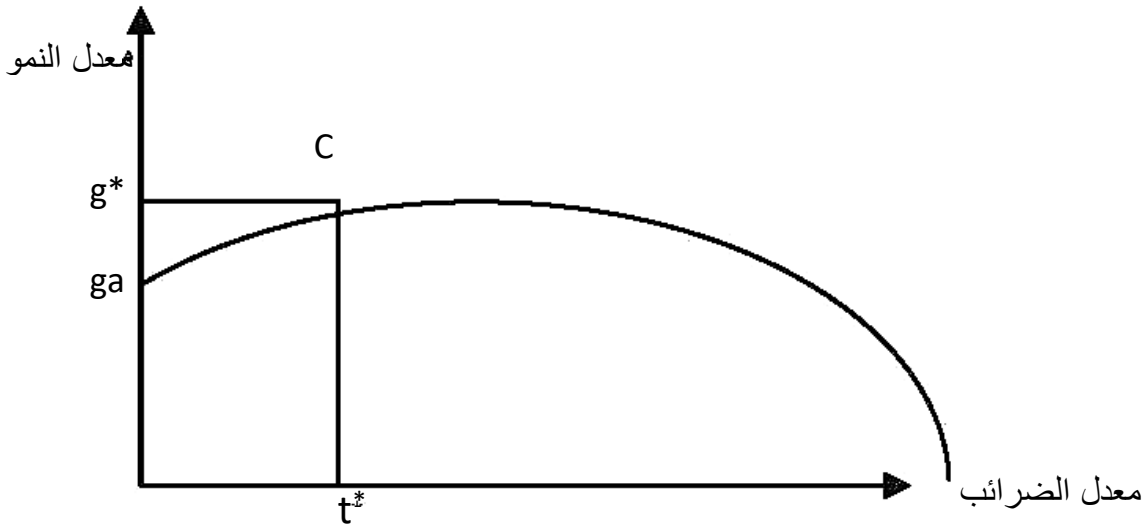

المصدر : (عفيف، 2015 ، صفحة

النماذج النيوكلاسيكية للجباية كمتغير محفز لخصائص مجال النمو المتوازن المو افق للتشغيل الكامل: حيث يعتبرون انه لا توجد علاقة في الأجل الطويل، غير انه يتم استخدام الضريبة، لتوجيه الاقتصاد نحو مجال النمو المتوازن، وعليه يمكن القول إن علاقة السياسة الضريبية مع النمو تكمن في كون زيادة العبء الضريبي على الفرد يعيق النمو، (السيد مرسي واخرون، 2007، صفحة 39).

3 – 1 أداء النمو الاقتصادي والضرائب المباشرة وغير المباشرة في السودان:

أولا: أداء النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2021م

في العام 1992 تم تطبيق سياسة التحرير الاقتصادي وشهدت السنوات الأربعة الأولى اضطراب واضح في أداء الاقتصاد القومي حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستويات متدنية بلغت 1.8% في العام 1991 يتضح من الشكل أعلاه أن النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 1990 – 1999 قد سجل معدلات إيجابية بلغت 3.95% في المتوسط خلال الفترة. ويلاحظ أنه قد سجل أعلى مستوى حيث بلغ 8.24% له في العام 1998 نتيجة لاكتشاف البترول، ويلاحظ أنه سجل أدنى مستوى له في العام 1990 حيث بلغ سالب 5.5% (تقارير بنك السودان المركزي).

كما نلاحظ من الشكل أدناه أن النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة 2000 – 2010 قد سجل معدلات إيجابية بلغت 7.4% في المتوسط خلال الفترة ، ويلاحظ أنه قد سجل أعلى مستوى له في العام 2007 حيث بلغ 10% ويعزى ذلك للاستقرار الاقتصادي الذي صاحب تلك الفترة ، من ثم بدأ معدل نمو الناتج المحلي بالانخفاض في العامين التاليين 2008، 2009 وذلك نسبة للأزمة العالمية التي أصابت معظم اقتصاديات العالم حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009 إلى 5.9% نسبة لانخفاض معدل نمو معظم القطاعات الانتاجية ، كما انخفض إلى 5.2% في العام 2010 . واستمر معدل النمو في الانخفاض حيث بلغ 1.9% في العام 2011 نتيجة لانخفاض قطاع النفط بصورة أساسية لانخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية ونقص حجم الصادر من النفط والعائد منه نتيجة لانفصال الجنوب في العام 2011. ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.4% في عام 2013 مقارنة بمعدل نمو 1.1% في عام 2012 نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الصناعي بسبب ارتفاع معدل نمو قطاع النفط من سالب 68.2% في عام 2012 إلى 38.2% في العام 2013، وذلك لدخول بعض المربعات في الإنتاج وزيادة بعض الشركات (تقارير بنك السودان). وفي عام 2014 انخفض معدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.4% نتيجة لانخفاض معدل نمو القطاع الزراعي مما أدى لانخفاض المحاصيل الغذائية والحبوب الزيتية وانخفاض تدفق التمويل المصرفي لقطاع الزراعة، وكان هناك ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.7% في العام 2015 نتيجة لارتفاع معدل نمو القطاع الزراعي وارتفاع معدل نمو قطاع الخدمات إلى 6.3% في عام 2015. وبعد ذلك انخفض معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي إلى 6.1% في عام 2016 ثم إلى 4.2% في عام 2017. ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4.2% في عام 2017 إلى 5.7% في عام 2018 ، نتيجة لارتفاع معدلات نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي ، ومن ثم انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 2.8% في عام 2018 إلى سالب 1.3% في عام 2019 ، نتيجة لانخفاض معدلات نمو القطاعات المكونة للناتج المحلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من سالب 1.6% في عام 2020 إلى سالب 1.9% في عام 2021 وذلك لانخفاض معدل نمو القطاع الخدمي من 6% في عام 2020 إلى سالب 2.6% في عام 2021 ، وانخفاض معدل نمو القطاع الصناعي من 2.7% في عام 2020 إلى سالب 3% في عام 2021 ، على الرغم من تحسن معدل نمو القطاع الزراعي من سالب 8.6% في عام 2020 إلى سالب 1.8% في عام 2021 وقد نتج عن انخفاض معدل نمو القطاع الصناعي انخفاض معظم القطاعات الفرعية المكونة له. (تقارير بنك السودان)

شكل رقم (1)

أداء النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2021م

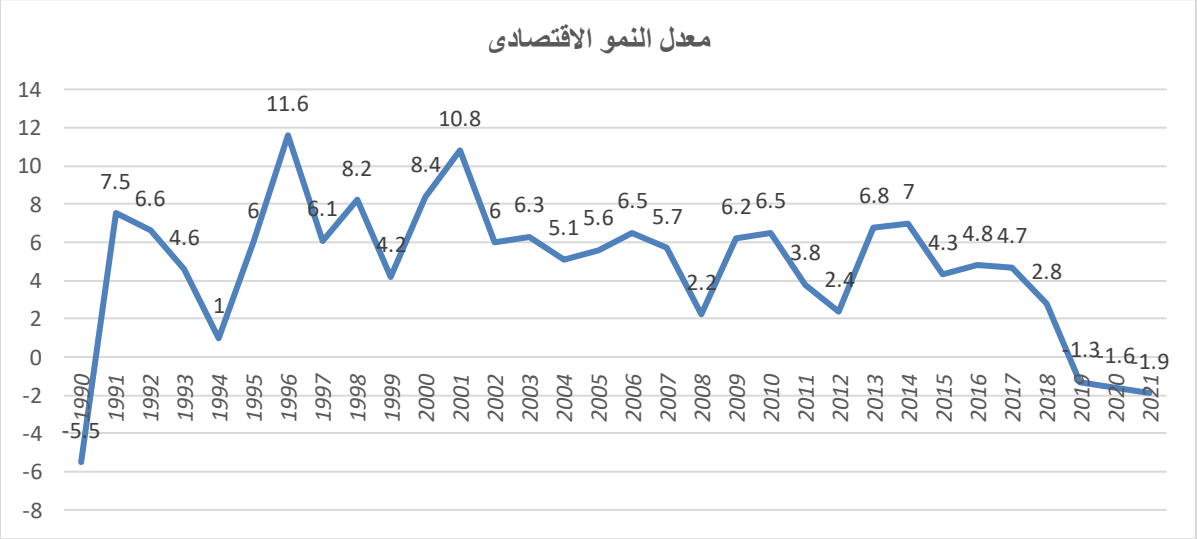

المصدر: إعداد الباحث

ثانياً: أداء الانفاق الجاري والتنموي في السودان خلال الفترة 1990 – 2021م

أ - الضر ائب المباشرة وغير المباشرة في السودان خلال الفترة من 1990 – 2005 م:

يلاحظ من الشكل أدناه أداء الضرائب المباشرة متزايدة بصورة مستمرة خلال تلك الفترة من 1990 – 2005م. حيث بلغت في عام 1991م مبلغ3.61 مليون جنيه. أما الضرائب غير المباشرة قد ارتفعت في الي 11.79 مليون جنيه خلال نفس العام. في العام 1992م بلغت الضرائب المباشرة 4.30 مليون جنيه الي جانب ارتفاع الضرائب غير المباشرة التي ارتفعت من 7.73 مليون جنيه في العام 1990م الي 11.79 مليون جنيه في العام 1991م. اما في العام 1992م قد بلغت 16.93 مليون جنيه بنسبة زيادة بلغت (1.42%). وفي الاعوام (93 – 1995م) بلغت الزيادة في الضرائب المباشرة 22.00 و42.00 و84.00 على التوالي، اما الضرائب غير المباشرة الي 41.00 و61.00 و125.00 مليون جنيه ويعزى ذلك بصورة أساسية الي الاستمرار في تنظيم حملات مكافحة التهرب الضريبي والجمركي وتوسيع المظلة الضريبية ومراجعة رسوم خدمات الوحدات الإدارية بالإضافة إلى تنفيذ مشروع التحصيل الالكتروني.

أما الفترة الحاسمة في مسيرة الإصلاح الضريبي فقد بدأت مع العام المالي 1996م. وتعتبر سياسة الإصلاح الضريبي التى بدأ تنفيذها من هذا التاريخ وحتى 2000م جزءاً مكملالسياسة برنامج الاصلاح الضريبي قصير المدى 96 – 1998م والبرنامج متوسط المدى 99 – 2002م. وهي بذلك تشكل أهم عنصر للسياسات المالية لتلك البرامج. لذلك كانت السياسة الضريبية متسقة ومتناسقة ومتزامنة مع سياسات الاقتصاد الكلي الأخرى التي تم تنفيذها في الفترة الممتدة من النصف الثاني من 1996م وحتى عام 2000م. واما خلال الاعوام من 2001 – 2005م. نلاحظ ايضاً الزيادة المستمرة للضرائب المباشرة حيث بلغت مبلغ 408.00 مليون جنيه في العام 2001م و412.00 مليون جنيه في العام 2002م بجانب الزيادة الكبيرة في الضرائب غير المباشرة خلال تلك العامين الماضيين والتي بلغت مبلغ 1,472.0 و1,725.00 مليون جنيه على التوالي. وفي العام 2003م ارتفعت أيضا إلى 523.00 مليون جنيه والضرائب غير المباشرة الي 2,145.00 مليون جنيه، في العامين 2004 – 2005م لقد ارتفعت المباشرة حيث بلغ الضرائب المباشرة من 746.00 مليون جنيه الي 951.00 مليون جنيه. ام الضرائب غير المباشرة ارتفعت من 3,457.00 الي 4,056.00 مليون جنيه على التوالي. وعليه فقد كانت المرتكزات الأساسية لسياسات إصلاح الضرائب المباشرة وغير المباشرة تتمحور حول أهداف برامج الإصلاح الهيكلي والاقتصاد الكلي، خاصة فيما يتعلق بإزالة التشوهات في هيكل القطاع المالي بصفة عامة والضرائب غير المباشرة بصفة خاصة. كما ارتبطت أهداف السياسات الضريبية في تلك الفترة بأهداف الاقتصاد الكلي والقطاعي في مجال دعم وتحفيز الإنتاج إلى جانب تحقيق الأهداف الاجتماعية. كما اتسمت باتساقها وتناغمها مع السياسات الموجهة نحو دعم جانب العرض الكلي في برنامج 1998م قصير المدى وأهداف برنامج 1999 – 2001م متوسط المدى. إلى جانب الأهداف العريضة أعلاه صوبت السياسات الضريبية في معالجة الخلل في هيكل الضرائب. وفي جانب الضرائب غير المباشرة لذات الفترة، تضمنت السياسات المالية والاقتصادية للاستراتيجية القومية الشاملة 1992 -2002م جملة من القرارات نذكر منها، التوسع في تطبيق ضريبة المبيعات، تبسيط الإجراءات وتحقيق العدالة الضريبية. تطوير الأداء الإحصائي بإدخال التقانة الحديثة وتطوير الأداء الفني وتوفير المعلومات الأساسية، دعم أجهزة مكافحة التهريب (تقارير بنك السودان المركزي، المختلفة).

شكل رقم (2)

الضرائب المباشرة وغير المباشرة في السودان خلال الفترة من 1990 – 2005 م

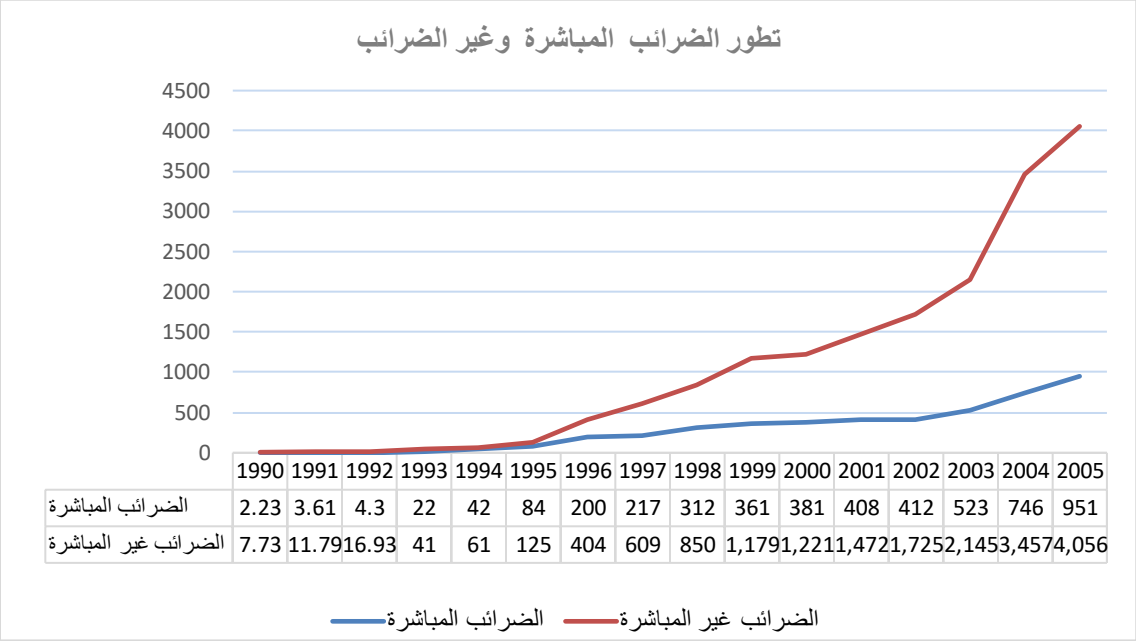

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الضرائب المباشرة	2.23	3.61	4.3	22	42	84	200	217	312	361	381	408	412	523	746	951
الضرائب غير المباشرة	7.73	11.79	16.93	41	61	125	404	609	850	1,179	1,221	1,472	1,725	2,145	3,457	4,056

المصدر: إعداد الباحث

ب - الضرائب المباشرة وغير المباشرة في السودان خلال الفترة من 2006 – 2021م:

كما يلاحظ خلال العام 2006م بلغت الضرائب المباشرة من 951.00 مليون جنيه سوداني. ثم انخفضت خلال العامين 2007 – 2008م عن السابق الي 917.00 و885.00 مليون جنيه سوداني. اما الضرائب غير المباشرة متزايدة بصورة مستمرة خلال تلك الاعوام حيث ارتفعت من 4,930.00 مليون جنيه سوداني الي 5,612.5 و6,795.6 مليون جنيه سوداني. على التوالي في العامين الماضيين. اما في العام 2009م والعام 2010م عادة الضرائب المباشرة الي الارتفاع حيث بلغت 930.00 مليون جنيه و1,136.00 مليون جنيه سوداني على التوالي، ثم انخفضت مرة اخري في العام 2011م الي 1,062.00 مليون جنيه سوداني. اما الضرائب غير المباشرة تميزت بالارتفاع خلال الاعوام السابقة حيث بلغت حصيلتها 4,930.00 مليون جنيه في العام 2006م و5,612.5 مليون جنيه سوداني في العام 2007م. وفي العام 2008م بلغت 6,795.6 مليون جنيه سوداني. أما الأعوام 2009 – 2010م لقد ارتفعت من 7,725.6 مليون جنيه الي 8,873.0 مليون جنيه على التوالي. من ثم ارتفعت في العام 2011م الي 10,122.0 مليون جنيه. اما في العامين 12 - 2013م ارتفعت الضرائب المباشرة حيث بلغت جملة الايرادات مبلغ 1,433.00 و1,714.00 مليون جنيه سوداني والضرائب غير المباشرة 1,433.00 و1,714.00 مليون جنيه سوداني على التوالي. ويعزي ذلك بصورة اساسية للزيادة الكبيرة في بندي الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة والمعاملات الدولية الناتجة عن تبني الحكومة للحذمة الثانية للإجراءات الرشيدية في العام 2013م. (تقارير بنك السودان المركزي، المختلفة). كما حقق الأداء الفعلي للضرائب المباشرة خلال العام 2014م مبلغ 3,003.9 جنيه سوداني. وفي العام 2015م مبلغ 3,103.0 مليون جنيه سوداني. ثم ارتفعت من 3,387.6 مليون جنيه في العام 2016 الي مبلغ 4,173.0 مليون جنيه سوداني في العام 2017م. بجانب الارتفاع الكبير في حصيلة الضرائب غير المباشرة التي بلغت 24,194.00 مليون جنيه في العام 2014م ومبلغ 34,723.00 مليون جنيه و45,945.00 مليون جنيه علي التوالي خلال العامين 2016 – 2017م. اما في العام 2018م لقد بلغ اداء الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة بلغ 6,597.0 و67,346.00 مليون جنيه علي التوالي كما يلاحظ الزيادة الكبيرة في الضرائب المباشرة و الضرائب

غير المباشرة خلال الاعوام 19 – 20 – 2021م . حيث بلغ اداء الضرائب المباشرة في العام 2019م مبلغ 9,342.0 مليون جنيه سوداني ومبلغ 20,030.0 في العام 2020م. اما اداء الضرائب غير المباشرة بلغ 90,399.00 مليون جنيه في العام 2019م و11،150.20 مليون جنيه في عام 2020م. وفي العام 2021م بلغ اداء الضرائب المباشرة 93,997.0 مليون جنيه وغير المباشرة 43،217.40 مليون جنيه في نفس العام. ويعزى ذلك الي الاستمرار في تنظيم حملات مكافحة التهرب الضريبي والجمركي وتوسيع المظلة الضريبية ومراجعة رسوم الخدمات الإدارية بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ مشروع التحصيل الالكتروني. (تقارير بنك السودان المركزي، المختلفة).

شكل (2)

تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة للفترة من 2006 – 2021م

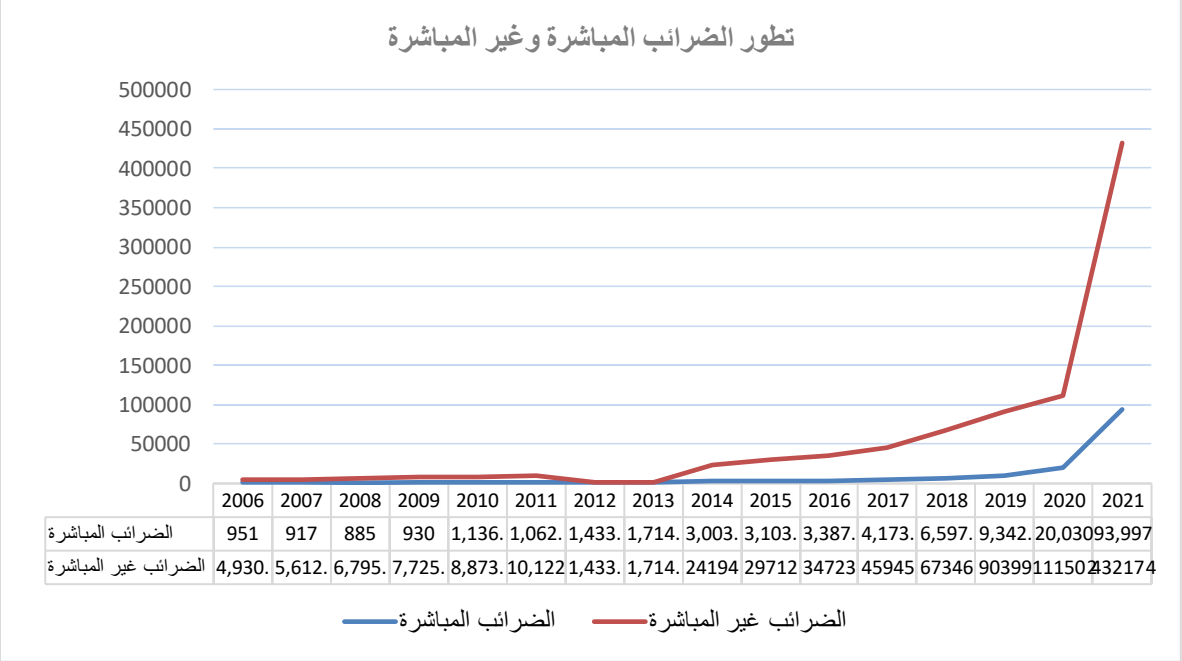

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الضرائب المباشرة	951	917	885	930	1,136.	1,062.	1,433.	1,714.	3,003.	3,103.	3,387.	4,173.	6,597.	9,342.	20,030	93,997
الضرائب غير المباشرة	4,930.	5,612.	6,795.	7,725.	8,873.	10,122	1,433.	1,714.	24194	29712	34723	45945	67346	90399	111502	432174

المصدر: إعداد الباحث

4 – 1 الدراسة القياسية

تناول القسم توصيف نموذج الدراسة واختبار استقراريه السلاسل الزمنية، بالإضافة إلى تقدير وتحليل وتقييم النموذج.

أولاً: توصيف النموذج:

يتم توصيف النموذج من خلال تحديد المتغيرات المستقلة، الشكل الرياضي ثم الإشارات المسبقة للمعالم مما يساعد على عملية التقييم بعد تقدير النموذج.

1 - تحديد متغيرات النموذج:

يمكن للباحث أن يحدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر عديدة، ولعل أول هذه المصادر النظرية الاقتصادية، وثانيهما المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة في المجال الذي يبحث فيه بوجه عام، وثالثهما المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص (عطية، 2004م).

وفقاً للنظرية الاقتصادية نجد أن الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي يتأثر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تغيره سلباً وايجاباً منها الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وعليه يمكن صياغة النموذج الرياضي على النحو التالي:

$$RGDP = F (DT, IDT) \quad \ldots\ldots (1)$$

أولاً: المتغير التابع: الناتج **المحلى الإجمالي الحقيقي (RGDP):** تم أخذه كمؤشر للنمو الاقتصادي، ونعني به قيمة كل السلع والخدمات التي تم إنتاجها بواسطة استخدام الموارد المحلية المتاحة خلال فترة زمنية معينة غالباً سنة.

ثانياً: المتغيرات المستقلة: هي المتغيرات التي تؤثر في المتغير المستقل ولا تتأثر به أي أن قيمها تتحدد من خارج النموذج وتتمثل في:

ضرائب مباشرة (DT): وهي الضرائب التي تفرض بشكل مباشر على الدخل ورأس المال وتستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها، ومنها: الضريبة على دخل الأرباح، الضريبة على المبيعات العقارية، ضريبة ربع رؤوس الأموال المتداولة.

ضرائب غير مباشرة (IDT): وهي الضريبة التي يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها إلى شخص آخر. أي يتم استيفاؤها من المنتج أو المصدر أو المستورد بطريقة ما ويقع عبئها على المستهلك في النهاية وبصورة غير مباشرة عن طريق ارتفاع أسعار للسلع المنتجة أو المستوردة، ومنها: ضريبة الإنتاج، الضرائب الجمركية، ضرائب الاستهلاك، وضرائب التداول مثال الرسوم. وتعد الضريبة على القيمة المضافة من أهم الضرائب الغير المباشرة وتشكل نسبة كبيرة من إجمالي الموارد الضريبية في العديد من الدول المتقدمة والنامية.

2 - الشكل الرياضي للنموذج:

من خلال التجريب باستخدام المعيار الاقتصادي، الإحصائي والقياسي .تبين أن أفضل دالة لتمثيل نموذج الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي في السودان هي الدالة اللوغاريثمية، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنموذج المراد تقديره كما يلي:

$$LN (RGDP_t) = \beta_0 + \beta_1 LN (DT_t) + \beta_2 LN (IDT_t) + E_t \quad \ldots\ldots (2)$$

حيث تمثل:

β_0: الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

β_1: مرونة الضرائب المباشرة التي تقيس مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عندما تتغير الضرائب المباشرة بنسبة 1%.

β_2: مرونة الضرائب غير المباشرة على التنمية التي تقيس مقدار التغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عندما تتغير الضرائب غير المباشرة بنسبة 1%.

E_t: المتغير العشوائي.

3 - تحديد الإشارات المسبقة للمعالم:

وفي هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات النموذج بناءاً على ما تقدمه النظرية الاقتصادية أو المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر التوقعات القبلية للإشارة وحجم المعلمات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلمات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

β_0: المعامل الثابت وفقاً للنظرية الاقتصادية نتوقع أن يكون موجباً.

β_1: مرونة معامل الضرائب المباشرة نتوقع أن تكون موجبة لأن العلاقة طردية ، حيث أن الأنفاق الحكومي الجاري يزيد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال مضاعف الانفاق.

β_2: مرونة معامل الضرائب غير المباشرة نتوقع أن تكون موجبة لأن العلاقة طردية ، حيث أن الانفاق الحكومي التنمية يزيد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

تحليل الدراسة

لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة محل الدراسة على المتغير التابع الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي كل على حدا، الضرائب المباشرة وغير المباشرة في السودان خلال الفترة 1990 – 2021 م لجأت الدراسة لتطبيق الاختبارات التالية:

أولاً: اختبار جذور الوحدة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي، الضرائب المباشرة وغير المباشرة للتأكد من مدى سكونها، وتحديد رتبة كل متعجر على حده. ورغم تعدد الاختبارات جذر الوحدة إلا أننا سوف نستخدم اختبار فيلب – بيرون (Phillip - Perron) باعتباره قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية (ARIMA) Autoregressive Integrated Moving Average، كما أن له قدرة اختبارية أفضل وأدق من اختبار ديكي – فولرلا سيما عندما يكون حجم العينة صغير (العبدلي، 2007 م). كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (1)

نتائج اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية باستخدام

Phillip-Perron (PP) unit roots test

الإختبار / المتغيرات	المستوى (At Level)			الفرق الاول (Ist Difference)			درجة التكامل
	ثابت	ثابت و اتجاه	بدون	ثابت	ثابت و اتجاه	بدون	1(d)
Phillip-Perron test	**P. Value**						
LRGDP	0.0599	1.0000	1.0000	0.0856	0.0413	0.1136	1(1)
LDT	0.3755	0.6107	0.2107	0.0000	0.0000	0.0000	1(1)
LIDT	0.5937	0.8831	0.3978	0.0002	0.0003	0.0000	1(1)

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات برنامج Eviews.10

على ضوء نتائج اختبار فيلب – بيرون خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن إحصائية المعلمات المقدرة في المستوى (0)1 غير معنوية مما يدل على أن مستوى المتغيرات غير ساكن، وبتطبيق الاختبارات على الفرق الأول للمتغيرات كشفت نتائج الإختبار عن رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة عند مستوى معنوية 1 % وعليه يمكن الاستنتاج بأن السلاسل الزمنية غير ساكنة المستوى ولكنها ساكنة الفرق وكل متغير على حده يعتبر متكامل من الدرجة الأولي (1)1. مما يشير إلى انسجام هذه النتائج مع النظرية القياسية التي تفترض أن أغلب المتغيرات الاقتصادية الكلية تكون غير ساكنة في المستوى ولكنها ساكنة في الفرق الأول.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك:

قبل الشروع في إجراء اختبار التكامل المشترك فإنه يجب التأكد من كون المتغيرات المعنية بالدراسة في هذا المتجه متكاملة من نفس الرتبة من خلال إختبارات جذر الوحدة. ويقوم مفهوم التكامل المشترك على أنه إذا كان مستوى متغيرات النموذج غير ساكنة أي متكاملة من الدرجة الاولى. وإذا أمكن توليد مزيج خطى من هذه المتغيرات يتصف بالسكون أي متكامل من الدرجة الصفرية (0)1 فإن في هذه الحالة تصبح المتغيرات آنياً متكاملة من نفس الرتبة. وبالتالي فإنه يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار في هذه الحالة زائفاً (المصرفي، 2011م).

ورغم تعدد إختبارات التكامل المشترك إلا أننا سوف نستخدم في هذه الدراسة اختبار الحدود لبيسران. حسب بيسران الخطوة الأولى هي اختبار الحدود (Bounds Test) التي تتضمن تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لاختبار مدى وجود علاقة توازنيه مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومن ثم مقارنة إحصائية F المقدرة بالقيم الحرجة (الجدولية) المقدمة من قبل بيسران.

جدول رقم (2)

نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود

العلاقة الدالية	F-statistic	K	النتيجة
F_{LRGDP}(LDT/LIDT)	5.057	2	وجود تكامل مشترك
القيمة الحرجة (الجدولية) لإحصائية F عند K = 2			
مستوى المعنوية	الحد الأعلى 1(1)	الحد الأدنى 1(0)	
%1	5.00	4.13	يوجد تكامل مشترك
%5	3.87	3.10	يوجد تكامل مشترك
%10	3.35	2.63	يوجد تكامل مشترك

المصدر: إعداد الباحث من برنامج E-views10

ملاحظة: قيم جدول الحدود الحرجة لبيسران وآخرون، K تمثل عدد المتغيرات المستقلة وهي 2

تشير نتائج الإختبار في الجدول رقم (2) أن إحصائية F-statistic المحسوبة تساوى 5.06 وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة في النموذج التي اقترحها بيسران عند مستوي 5% والتي تساوى 3.87 بمقطع ثابت وبدون اتجاه زمن، وهي تدعم رفض فرضية العدم عند هذه المستويات المعنوية مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويل المدى بين الطلب على النقود والمتغيرات المستقلة محل الدراسة.

نتائج تقدير النموذج القياسي:

في هذه المرحلة يتم استخلاص مواصفات نموذج ARDL لحركات المدى القصير عن طريق بناء نموذج تصحيح الخطأ وفقاً للصيغة أدناه:

أولاً : تقدير داله النمو الاقتصادي باستخدام نموذج ARDL :

جدول رقم (3)

نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL

المتغير التابع : تغير لوغريثم الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (LRGDP)			
المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعيارى	الإحتمالات
Constant	2.643920	0.231969	0.0000
LDT_t	-0.708798	0.196313	0.0022
LIDTt	0.603152	0.063377	0.0000

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E-views10

يظهر من نتائج الجدول أعلاه أن معلمات المقدر تتميز بدلالة إحصائية عندد مستوى معنوية 1% وإشاراتها تتوافق مع النظرية الإقتصادية ما عدا الضرائب غير المباشرة حيث جاءت إشارتها موجبة . حيث تبين المعادلة أن المرونة الدخلية للضرائب المباشرة تساوى 0.70- أى أن الزيادة بنسبة 1% فى الضرائب المباشرة تؤدى إلى إنخفاض النمو الاقتصادى بنسبة 70% . اما بالنسبة لمرونة الضرائب غير المباشرة فقد جاءت إشارتها موجبة 0.60% أى إذا إرتفعت الضريبة غير المباشرة بنسبة 1% فإن ذلك سيؤدى إلى إرتفاع في النمو الاقتصادى بنسبة 60% وهذا عكس النظرية الإقتصادية .

ثانياً : نتائج نموذج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجية ARDL

بعد الحصول على العلاقة طويلة الأجل وفقاً لنموذج التكامل المشترك ، ولغرض قياس العلاقة قصيرة الأجل ، فقد تم إستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM في إطار منهجية ARDL(3,4,1) وفقا لمعيار SC ، حيث تم الحصول على مرونات المدى القصير كما يظهره الجدول التالى :

جدول رقم (4)

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) وفقاً لمنهجية ARDL(3,4,1)

المتغير التابع : تغير لوغريثم الطلب على النقود ($\Delta LRGDP_{t-1}$)			
المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعيارى	الإحتمالات
Constant	-4.287760	1.124537	0.0022
$\Delta LRGDP_{t-1}$	0.165983	0.172285	0.3488
$\Delta LRGDP_{t-2}$	-0.327914	0.174287	0.0771
ΔLDT_{t-1}	0.029412	0.019485	0.1495
ΔLDT_{t-2}	0.055808	0.020169	0.0132
ΔLDT_{t-3}	0.055338	0.017267	0.0052
$\Delta LIDT_t$	0.023408	0.024584	0.3544
ECM_{t-1}	-0.147816	0.027917	0.0001
$R^2 = 0.75$, Ajd $R^2 = 0.66$, S.E = 0.0188 , SSR = 0.0071			

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E-views10

على ضؤ نتائج معادلة الاجل القصير لنموذج ARDL من خلال الجدول رقم (4) نجد أن حد معلمة تصحيح الخطأ ECM_{t-1} جاءت معنوية عند مستوى 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة وتعتبر هذه النتيجة داعمة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة ، وتعكس سرعة تكييف النموذج للإنتقال من إختلالات الأجل القصير إلى التوازن فى الأجل الطويل ، حيث تشير قيمة معامل تصحيح الخطا والبالغة (0.147816-) إلى أن النمو الاقتصادى يتعدل نحو قيمته التوازنية فى كل فترة زمنية بنسبة من إختلال التوازن المتبقى من الفترة (t-1) والتى تعادل 15% تقريباً ، أى أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادى خلال الأجل القصير فى الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية فى الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 15% من هذا الإنحراف فى الفترة (t) . كما بينت نتائج التقدير أن معلمة الضرائب المباشرة المقدرة كانت معنوية إحصائياً عند مستوى دلالة 1% ، بينما الضرائب غير المباشرة لم تظهر أى أثر معنوى في الأجل القصير. كذلك يتضح من خلال الجدول أن قيمة معامل التحديد المصحح قد بلغت 66% وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته على تفسير المتغيرات التى تحدث في النمو الاقتصادى .

ثالثاً : نتائج الإختبارات التشخيصية :

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل و خلوه من المشاكل القياسية ، تم إجراء الإختبارات التشخيصية وفقاً للإختبارات الموضحة بالجدول أدناه :

جدول رقم (5)

نتائج فحص بواقى النموذج

فرضية العدم (H_0)	الإختبار	F-ststistic	P - Value
التوزيع الطبيعى بين الأخطاء العشوائية	Jurque- Bera	J. B = 0.005	0.997
عدم وجود مشكلة إرتباط تسلسلى بين الأخطاء	LM Test	0.4655	0.636
ثبات التباين بين الأخطاء (تجانس التباين)	Heterosedasticity Test	0.2550	0.983

المصدر : إعداد الباحث من برنامج E-views10

يتضح من نتائج الجدول السابق أن كل قيم P - Value أكبر من 0.05 فى جميع الإختبارات ، وهو مايثبت أن النموذج القياسى المقدر خالى من مشكلة الإرتباط التسلسلى بين البواقى بإستخدام إختبار (LM) وكذلك مشكلة عدم ثبات التباين (Heterosedasticity Test) ، كما أن البواقى موزعة توزيعاً طبيعياً (Jarque – Bera) .

خامساً : إختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج :

وفقاً لبيسران (1997)، فإن الخطوة التى تلى تقدير صيغة UECM لنموذج ARDL تتمثل فى إختبار الإستقرار الهيكلى لمعاملات الاجلين القصير والطويل أى خلو البيانات المستخدمة فى هذه الدراسة من وجود أى تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن . وهناك إختبارين يمكن إستخدامهما لذلك الغرض وهما :

1 - إختبار المجموع التراكمي للبواقي(CUSUM) Cumulative Sum Of Recursive Residual

2 - إختبار مجموع المربعات التراكمي للبواقي(CUSUMSQ) Cumulative Sum Of Recursive

ويتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من (CUSUM) و(CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أما إذ أنتقل الشكل البياني إحصاء الإختبارين الى خارج الحدود عند مستوى معنوية 5% فإن المعاملات تكون غير مستقرة .

الشكل البياني التالي يوضح نتيجة الإختبار

شكل رقم (6)

نتائج إختبار المجموع التراكمى للبواقى المعاودة (CUSM)

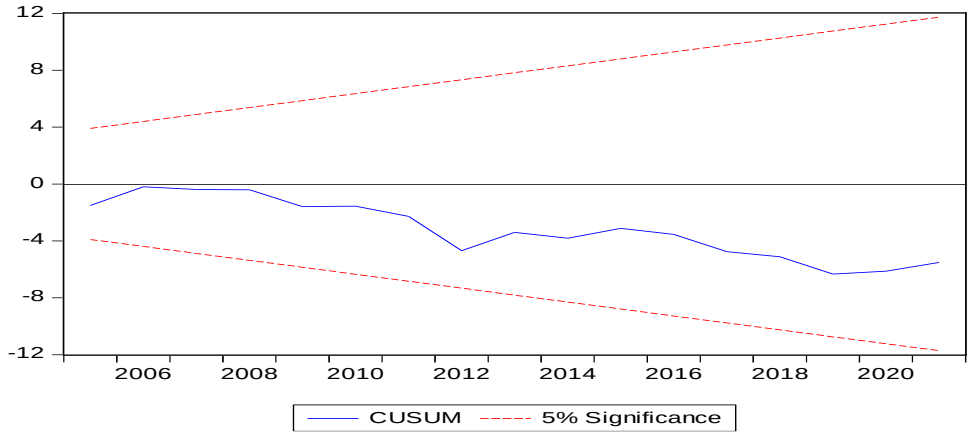

شكل رقم (7)

نتائج إختبار المجموع التراكمى لمربعات البواقى المعاودة (CUSMSQ)

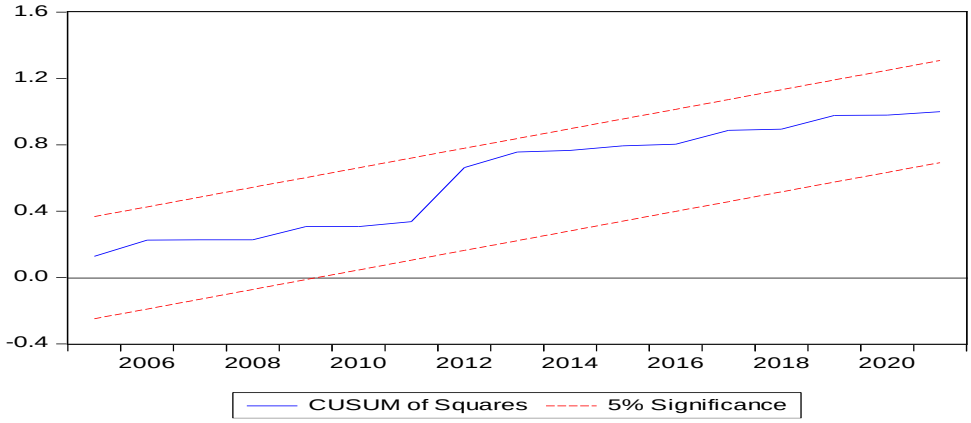

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكلياً عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود إستقرار بين متغرات الدراسة ، وإنسجام فى النموذج بين نتائج تصحيح الخطاء فى المدى القصير والطويل ، حيث وقع الشكل البيانى لإحصاء الإختبارين المذكورين داخل حدود المنطقة الحرجة عند مستوى معنوية 5% .

رابعاً : مناقشة النتائج والفرضيات :

1 - إختبار الفرضية الاولى : وجود علاقة عكسية بين الضرائب المباشرة و النمو الاقتصادى فى السودان

من خلال نتائج التحليل القياسى ، فقد أظهرت النتائج أن معلمة الضرائب المباشرة جاءت كالتالى : 0.06 و 0.70- على التوالى في الأجل القصير والطويل ، أى أن زيادة الضرائب المباشرة (DT) بنسبة 1% سوف تؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى فى الأجل القصير و إنخفاضه في الأجل الطويل ، حيث لا تفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية فى الأجل القصير . معظم هذه الزيادة تأتي من جانب السلع الضرورية التي يعتمد عليها المواطن السوداني ولا يمكن الإستغناء عنها أو تخفيض الكميات المستهلكة منها مهما زادت نسبة الضرائب عليها، حتى لو أدي ذلك إلى سحب المدخرات أو الإقتراض من الغير.

2 - إختبار الفرضية الثانية: وجود علاقة عكسية بين الضرائب غير المباشرة و النمو الاقتصادى فى السودان.

من خلال نتائج التحليل القياسى ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن معلمة الضرائب غير المباشرة جاءت كالتالى : 0.60 فى الأجل الطويل بينما لم تظهر أثراً معنوياً فى الأجل القصير، أى أن زيادة الضرائب غير المباشرة (IDT) بنسبة 1% سوف تؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى بنسبة 60% فى الأجل الطويل ، حيث لا تفق هذه النتيجة مع النظرية الإقتصادية فى الأجل القصير . وهذا ربما يعزى إلى دعم الدولة لبعض السلع الأساسية ، وخاصة في بداية سياسة التحرير الاقتصادي ، للتقليل من الآثار المترتبة على هذه السياسة. وإعفاء الجزء الأخر من الضرائب، وأنشاء مراكز البيع المخفض . بالإضافة إلى إعفاء بعض الشرائح من الضرائب . تغير النمط الإستهالكي في السودان نتيجة تداعيات العولمة ، وانتشار سلع الإستهالك التفاخري التي يزداد الطلب عند ارتفاع أسعارها بسبب هجرة أعداد كبيرة من السودانيين للخارج واحتكاكهم بمجتمعات تلك الشعوب ، إضافة للتحويلات المقدرة لذويهم بالسودان.

النتائج و التوصيات :

أولاً : النتائج

أظهرت نتائج الدراسة الآتى :

- وجود علاقة توازنية تكاملية طويلة المدى بين النمو الاقتصادى و كل من الضريبة المباشرة وغير المباشرة مما يعني أن هذه المتغيرات لا تبعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل في السودان .

- أظهرت معلمة حد تصحيح الخطأ (ECM_{t-1}) معنوية عند مستوى الدلالة 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة ، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. كما تشير قيمة معامل تصحيح الخطا إلى أى أن النمو الاقتصادى يتعدل نحو قيمته التوازنية فى كل فترة زمنية بنسبة تعادل 14% تقريباً ، و أن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل بطيئة بإتجاه قيمته التوازنية بعد أثر أى صدمة فى النموذج .

- تشير النتائج إلى أن زيادة الضريبة المباشرة بنسبة 1% تؤدى إلى زيادة النمو الإقتصادى في الأجل القصير و إنخفاض في النمو الإقتصادى الأجل الطويل ، بينما نجد أن زياد الضريبة غير المباشرة بنسبة 1% ليست لها أثر في الأجل القصير بينما نجد لها أثر إيجابى في الاجل الطويل .

- النموذج ككل معنوي في المدى القصير والطويل ، كما أنه خالى من المشاكل القياسية من خلال إختبارات إحصائيات شرط التوزيع الطبيعى للبواقى, الإرتباط الذاتى التسلسلى ، إختلاف التباين، الإرتباط الخطى المتعدد ، كما أظهر عدم وجود مشكلة خطأ فى التحديد والإستقرار الهيكلى .

ثانياً : التوصيات

التوصيات العامة :

- تفعيل دور الضريبة وتشجيع المكلفين من خلال إعفاء المشاريع التي تساهم في استيعاب أكبر عدد من العاطلين .
- إضافة للمؤسسات العلمية التي تساهم في تنشيط ودعم الزارعة والصناعة، وتقييد نمو الاستهلاك خاصة السلع الكمالية .

التوصيات الخاصة :

- عدم زيادة معدلات الضرائب بصورة كبيرة خاصة الضرائب غير المباشرة لتفادى زيادة معدلات التضخم وعدم الاإستقرار الاقتصادى، هذا بجانب زيادة الضرائب غير المباشرة التى تفرض على السلع الكمالية والسلع غير الضرورية ، مما يدر إيراداً وفيراً للخزانة العامة .
- ضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية للمشروعات التي تسهم في زيادة الإنتاج وضرورة التركيز علي جانب الضرائب غير المباشرة خاصة الضرائب الجمركية وذلك علي السلع المستوردة التي تقابل المثيل المنتج

المراجع :

1. أحمد ، داليا محمد اسماعيل ، الطيب ، الطيب محمد صالح و المهل ، عبدالعظيم سليمان (2014) ، **أثر السياسة الضريبية على الناتج المحلى الإجمالى ، دراسة حالة السودان (1986 – 2005)** ، بحث منشور ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد (2)15 .
2. عبدالمنعم ، عبدالعزيز الشيخ ، (2011م) ، **أثر الضرائب على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة السودان في الفترة (1986-2005م)** ، رسالة دكتوراه ، جامعة النيلين ، قسم الإقتصاد.
3. عبد الحميد ، عفيف ، (2015) ، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر (2001 - 2012)** ، قسم العلوم ا لاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف .
4. سليم رضوان ، (2008) ، **دور السياستين المالية والنقدية في تحقيق التنمية الاقتصادية** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المجلد 08 (العدد08) ، ص ص 89 – 105.
5. سيد احمد ، كبدا ، (2013) ، **اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر** مقارنة بالدول ، العربية دراسة تحليلية وقياسية، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ا بكر بلقايد تلمسان.
6. السيراري، إبراهيم، (1986م) : **أثر الضريبة في توزيع الدخول. عالم الكتب - الرياض - المملكة العربية السعودية.**
7. لهيبات، أحمد، وآخرون(2007م): **الاقتصاد والادارة والقانون**. الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية - الطبعة الأولي – الجزائر.
8. الخطيب ، خالد شحادة ، وآخرون، (2005م): **أسس المالية العامة**. دار وائل للنشر- طبعة ثانية – عمان.
9. محرزي، محمد عباس ، (2003م) **اقتصاديات المالية العامة**. ديوان المطبوعات الجامعية – الجامعة الجزائرية - الجزائر.
10. مراد ، الناصر ، (2003) ، **فعالية النظام الضريبي بين الفعالية والتطبيق**، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ، ط1 ، الجزائر.
11. عبد الحميد، عفيف،(2015) ، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة** في الجزائر (2001 – 2012م) ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.
12. الحجازي ، السيد مرسي ، (2007) ، **النظم الضريبية ، اليكس لتكنولوجيات المعلومات** ، مصر.
13. التقرير السنوى (1990 – 1999) ، بنك السودان المركزى ، الخرطوم .
14. التقرير السنوى (2000 – 2021) ، بنك السودان المركزى ، الخرطوم .
15. التقرير السنوى (1990 – 2005) ، بنك السودان المركزى ، الخرطوم .
16. التقرير السنوى (2006 – 2013) ، بنك السودان المركزى ، الخرطوم .
17. التقرير السنوى (2014 – 2021) ، بنك السودان المركزى ، الخرطوم .
18. عطيه ، عبدالقادر محمد ، (2004م) ، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، مصر ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، ص16-17 .
19. العبدلي ، عابد، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ** ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد(32) ، 2007 م . **www.drabid.net/paper4.pdf**
20. مجلة المصرفى ، **العدد التاسع والخمسون ، مارس 2011 م** ، بنك السودان المركزى ، السودان ، الخرطوم .